البيان

الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني

للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية

في الشؤون الداخلية للدول العربية

3 مارس/آذار 2021

عقدت اللجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية والمكونة من جمهورية مصر العربية (رئيس اللجنة) ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومعالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية، اجتماعها الثاني وذلك بمقر الجامعة بالقاهرة على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري في دورته العادية رقم 155 بتاريخ 3 مارس/آذار 2021.

ناقشت اللجنة استمرار التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وقد اطلعت على المذكرة الشارحة المقدمة من الأمانة العامة في هذا الصدد، وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8454 الذي اعتمده في دورته غير العادية يوم 12 أكتوبر/تشرين أول 2019 بشأن العدوان التركي علي سوريا؛ وعلى القرار رقم 8542 بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2020 بشأن انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية؛ وعلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع (153)، بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د.ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ ومضمون بيانات السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أكدت اللجنة على قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة، والخاصة بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أدانت اللجنة الوجود العسكري التركي على أراضي عدد من الدول العربية وكافة أشكال التدخلات التركية العدوانية في الشؤون الداخلية العربية، التي تهدف لهدم استقرارها والعبث بمقدراتها، بالتوازي مع توظيف المنصات الإعلامية التابعة لها والتحريض على استخدام العنف وحمل السلاح خصوصا في سوريا وليبيا والعراق، بجانب استضافة

العناصر التابعة للجماعات الإرهابية مثل تنظيم الاخوان وتوفير الملاذ الآمن لها، والانتهاكات التركية المتكررة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفرض حظر السلاح على ليبيا.

استنكرت اللجنة الانتهاكات المستمرة والتعدي السافر من الجانب التركي علي سيادة بعض الدول العربية، سواء كان ذلك من خلال التدخل المباشر أو من خلال دعم الجماعات والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والمرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، سواءً عن طريق التمويل أو التدريب والتسليح، ما يستدعي تحركا عربياً ودولياً لمواجهة ذلك النهج التركي الخبيث، والتصدي له على كافة الأصعدة، باعتباره انتهاكاً جسيما للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهديداُ جسيماً للأمن القومي العربي.

نددت اللجنة بالسعي التركي لتغيير التركيبة الديمجر افية في بعض المناطق العربية الخاضعة لاحتلالها على غرار شمال شرق سوريا، وأكدت على عدم شرعية تواجد القوات التركية في كل من دولة العراق ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية، وضرورة سحب جميع قواتها دون قيد أو شرط، وأكدت على ضرورة العمل على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لعمليات رعاية وتجنيد وتدريب ونقل المقاتلين الإرهابين الأجانب والمرتزقة لداخل البلاد العربية.

طالبت اللجنة كذلك النظام التركي بالكف الفوري عن انتهاك الحقوق المائية لكل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، عبر ما تقوم به من إقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات، والذي أثر سلباً على الحصص المائية للدولتين العربيتين، فضلا عما تتسبب فيه الممارسات التركية من أضرار بيئية و اقتصادية جسيمة على كلا الدولتين.

تم الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل للجنة على هامش الدورة 156 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري برئاسة مصر.